تحوّلات العصر الرقمي وتغيّر مفهوم الدبلوماسية

د. كرام محمد الأخضر
أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الوادي ـ الجزائر
docteurkiram@gmail.com

المستخلص:

يهدف هذا المقال إلى توضيح أثر التحولات الرقمية المعاصرة على مفهوم الدبلوماسية، وذلك بتبيان كل المؤثرات التي ساهمت في تشكيل المعنى الجديد للدبلوماسية المعاصرة، ذلك المعنى الذي يختلف بالتأكيد عن المعنى التقليدي المرتبط - تحديدًا - بالصفة الدبلوماسية للمبعوث، والمهام الموكلة إليه بموجب تلك الصفة.

وللوصول إلى هذا الهدف، سنعمل بداية على توضيح الفوارق الجوهرية بين مفهوم الدبلوماسية التقليدي ومفهومها المعاصر، وكذلك الأشكال المختلفة المرتبطة بكل واحد منهما. ومن ثم إبراز العوامل التي ساهمت في تشكّل المفهوم المعاصر. لنصل في الختام إلى ضبط الجوانب القانونية التي يتحدّد -وفقا لها- مفهوم الدبلوماسية المعاصرة بالشكل الصحيح.

المقدمة Introduction:

أدّت التحولات الرقمية الدولية المتسارعة إلى استسهال إطلاق لفظ الدبلوماسية على أي مسألةٍ، مهما كان نوعها أو مجالها. ولا أدلّ على ذلك مما تطالعنا به -كل يوم- وسائل الأخبار وقنوات التلفزيون من تسميات كثيرة ترفق بالدبلوماسية مثل مصطلحات: دبلوماسية البيئة، دبلوماسية غير حكومية، دبلوماسية المياه، دبلوماسية المؤتمرات، دبلوماسية التنمية، الدبلوماسية الرقمية، دبلوماسية المنظمات الدولية، الدبلوماسية الوقائية، الدبلوماسية البرلمانية، الدبلوماسية الشعبية، الدبلوماسية الرياضية، الدبلوماسية الخضراء، دبلوماسية تويتر، دبلوماسية فيسبوك...الخ. وقد أنتج هذا التساهل ضياع المعنى الحقيقي للدبلوماسية، وسط ازدحام المعاني وفوضى المصطلحات. وقد يبدو موضوع الدراسة عاديًا للوهلة الأولى، وأنّ دراسته ستكون محض دراسة أكاديمية، الغرض منها تحديد المعنى الصحيح للدبلوماسية فقط. لكنّ الحقيقة -وإن كانت تتوافق مع هذا المنطلق بدايةً- إلاّ أنها تهدف إلى غايةٍ بعيدة، ومقصدٍ أعمق، يرتبط بدراسة أثر التحوّلات الرقمية الدولية الراهنة على معنى الدبلوماسية. فبالنظر إلى التجاذبات التي تعرفها دراسات الدبلوماسية عبر المدارس السياسية التقليدية المختلفة، التي يتأثر كلٌّ منها ببُعدٍ خاصٍّ يوجهها تاريخياً أو واقعياً أو عملياً أو مؤسساتياً في نظرتها للدبلوماسية، يبقى هذا المفهوم- كغيره من سائر المفاهيم ومصطلحات العلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة- محلّ خلافٍ حول مضمونه ومحتواه (Christer & Hall, 2005, pp. 7-23).

الدبلوماسية -في أبسط صورها ومعانيها- هي التسيير السلمي للعلاقات الدولية، وهي -بذلك- شأنٌ عظيمٌ وأمرٌ مهمٌ لا ينبغي أن يُسنَد إلى أيٍّ كان، بل إنّ القائمين عليها يجب أن يكونوا ممن يتميزون برجاحة العقل، وبعد النظر، ومن ذوي الخبرة والكفاءة، والأكاديميين المتخصصين في مجالات العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الذين تدربوا في المعاهد الدبلوماسية، وخبَروا أغوار العمل الدبلوماسي من خلال تجربتهم العملية، عبر تدرّجهم في الوظائف الدبلوماسية. ولكن هذا الأمر لا يمكن أن نتصوره في ظل وجود بعض من

المصطلحات التي أشرنا إليها أعلاه، حيث يتحول لاعب كرة القدم إلى دبلوماسي، وكذلك الشأن بالنسبة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ناهيك عن اعتبار المدونين وروّاد مواقع التواصل الاجتماعي دبلوماسيين أيضا، بل أنّنا اليوم صرنا نتكلم عن وجود سفراء وسفارات في الفضاء الإلكتروني، توفد إلى شركات تكنولوجيات الاتصال الحديثة، أو إلى دول ترفض أصلا إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الموفدة لها... فالوضع أصبح لا يحتمل.

ويُحدث الإبقاء على تلك الفوضى، والترويج لها، والسعي إلى نشر هذه المفاهيم لدى العامة، وحثّهم على الانخراط فيها، وتوسيع استخدامها، في إطار ما بات يسمى اليوم بالدبلوماسية العامة، نتائج وخيمة على استقرار دول العالم وأمن شعوبها. فإقحام العامة في مجال تسيير الشؤون الدولية يحدث الكثير من المشكلات، نظرا لكونهم ليسوا أهلا لهذه المهمة التي تحتاج إلى ذوي الكفاءة والخبرة. وليس من الغريب افتتان العامة بتلك المعاني والمصطلحات الجديدة البراقة، بل إنّ الغريب فعلا هو انسياق العديد من الكتاب والمؤلفين في هذا المساق، دون تروٍ أو تدقيقٍ لما يمكن أن ينجر عن ذلك من تبعات على المدى البعيد. ونحن لا ننكر وجود تحولاتٍ دوليةٍ معاصرةٍ غيّرت من الشكل التقليدي للدبلوماسية، لتمنحها شكلاً جديدًا يتلاءم مع مقتضيات العصر ويواكب تطوراته، لأن ذلك حصل فعلا ولا يزال يحصل، لكن وجه استنكارنا لهذا الأمر مردُّه -كما أسلفنا- إلى استسهال اطلاق لفظ الدبلوماسية على أي مسألة، مهما كانت، مما أحدث الكثير من الخلط والغلط.

أدبيات الدراسة Study literature:

توجد العديد من الدراسات التي حاولت مناقشة معنى الدبلوماسية المعاصرة وحصر أنواعها، من بينها مؤلفات ناقشت الموضوع برمته، وتعرضت للدبلوماسية في القديم والحديث، من حيث المفهوم والوظائف والأنواع والقواعد. ومؤلفات أخرى حاولت تسليط الضوء على نوع واحد من الدبلوماسية، لا سيما تلك الأنواع المستحدثة الجديدة. وأخرى تناول الدبلوماسية في مرحلة زمنية محددة. يُعَدُّ مؤلَّف الدكتور على عبد القوي الغفاري، الموسوم بـ"الدبلوماسية القديمة والمعاصرة"، الصادر عن دار الأوائل السورية سنة 2002، نموذجا للمؤلفات التي عالجت الدبلوماسية بشكل شامل، فقد حاول كاتبه تسليط الضوء على تاريخ الدبلوماسية، والتعريف بالوظائف الدبلوماسية والقنصلية، وحصر أشهر أنواع الدبلوماسية. وذلك ما ذهب إليه –أيضا- الدكتور زايد عبيد الله مصباح، في مؤلَّفه الموسوم بـ"الدبلوماسية"، الصادر عن داري الجيل اللبنانية والروّاد الليبية سنة 1999، حيث قام المؤلف بالتأصيل النظري للدبلوماسية وتاريخها. ثم تناول الجوانب العملية في الوظيفة الدبلوماسية، لاسيما الحصانات والامتيازات والمجاملات والإتكيت. وأما الدكتور أحمد محمود جمعة في كتابه الموسوم بـ"الدبلوماسية في عصر العولمة"، الصادر عن دار النهضة العربية المصرية سنة 2004، فقد اقتصر على ما لحق بالعمل الدبلوماسي من تغيرات في الفترة المعاصرة. وهو ما سار عليه عدد من المؤلفين العرب والأجانب، أمثال جيفري بيغمان في كتابه "الدبلوماسية المعاصرة"، المترجم من قبل محمد صفوت حسن، والصادر عن دار الفجر سنة 2014، والبروفيسور بارستون في كتابه "الدبلوماسية الحديثة" الصادر في خمس طبعات، كان آخرها سنة 2019، عن دار روتليدج الإنجليزية.

وبالإضافة إلى المؤلفات السابقة، حاول بعض المؤلفين التركيز على نوع واحد من الدبلوماسية، لتحديد معناه ودراسة محتوياته وتطبيقاته العملية، وهو ما قام به سهيل حسين الفتلاوي في كتابه "الدبلوماسية الإسلامية"، الصادر عن دار الثقافة بعمان سنة 2005. وكتاب

"الدبلوماسية غير الحكومية"، لصاحبه هنري رويه ديرفاي، الصادر عن دار لاتيلييه الفرنسية سنة 2006. وكتاب "الدبلوماسية البيئية" لمؤلفِيه الأساتذة لورانس سيسكيند وسالم علي وآخرون، الصادر عن دار أوكسفورد الإنجليزية سنة 2015. وكتاب "الدبلوماسية الرقمية: النظرية والممارسة" لمؤلفيه كورنيليو بجولا وماركوس هولمز، الصادر عن دار روتليدج الإنجليزية سنة 2015. وما نلاحظه في هذه الكتب جميعها، أنها تناقش تحول الدبلوماسية كظاهرة أو كوظيفة أو كأحداث، تحاول من خلالها توصيف الواقع الدبلوماسي، على المستوى التاريخي أو القانوني أو التخصصي ... لكنها جميعا لم تناقش فكرة الخلط بين ما هو من صميم الدبلوماسية وما يخرج عن نطاقها، ولا المحددات التي يمكن اعتمادها في تحديد المعنى الصحيح للدبلوماسية، وهو ما نسعى إلى الوصول إليه من خلال هذا البحث.

الإشكالية Problematic:

تتمحور إشكالية هذا البحث حول سؤال جوهري مفاده: كيف ساهمت تحولات العصر الرقمي في تشكل المفهوم المعاصر للدبلوماسية، وماهي المحددات الصحيحة لضبط ذلك المفهوم اليوم؟ وبذلك، تأتي هذه الدراسة من أجل توضيح اللّبس الحاصل في معنى الدبلوماسية في ظل التحوّلات الدولية المعاصرة. وذلك ما يستدعي منا –أولا- العمل على توضيح المعنى التقليدي والمعاصر للدبلوماسية، ثم تحديد العوامل التي أدت إلى ذلك التحول ثانياً، مما يتيح لنا -في الأخير- توضيح المحددات الصحيحة لمعنى الدبلوماسية المعاصرة، التي ستكون بمثابة المقياس المحدد لمدى قابلية أي مسألة للدخول في حيز معنى الدبلوماسية. وحتى نتمكن من ضبط الدراسة في خط واضح، آثرنا انتهاج المنهج التحليلي، المستند إلى النصوص القانونية الدولية، ممثّلة –بالأساس- في ميثاق الأمم المتحدة، ومختلف الاتفاقيات الدولية المعنية بالشأن الدبلوماسي، لا سيما اتفاقيات فيينا الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية لسنة1961، والعلاقات القنصلية لسنة 1963، والبعثات الخاصة لسنة 1969، والعلاقات بين الدول والمنظمات ذات الاختصاص العالمي لسنة1975.

المبحث الأول: الدبلوماسية بين القديم والحديث
Diplomacy between the old and the modern

يقتضي توضيح المعنى التقليدي والمعاصر للدبلوماسية تناول تعريفها وأنواعها في القديم والحديث.

المطلب الأول: معنى الدبلوماسية قديماً وحديثاً
The meaning of diplomacy, in the past and present

يختلف معنى الدبلوماسية في القديم عن معناه في العصر الحديث، بفعل اختلافات كثيرة تخص تركيبة المجتمع الدولية، وخصوصية العلاقات التي تربط أعضاءه، وكذا الاهتمامات التي يشتركون في العناية بها ومناقشتها.

الفرع الأول: المعنى التقليدي للدبلوماسية
The traditional meaning of diplomacy

يرتكز المعنى التقليدي للدبلوماسية –بالأساس- على النظر إليها بوصفها أداةً تستخدم لحل النزاعات الدولية بأسلوبٍ وُدّي، ناهيك عن كونها تعبر عن إبرام الاتفاقيات الثنائية الناظمة للمصالح الثنائية للدول المتجاورة، أو اتفاقات تقاسم مناطق النفوذ، أو التحالف لصد العدوان الخارجي الذي يمس دولة من دول التحالف... والدبلوماسية بهذا المعنى كانت غير مستقرة وغير منظمة، بل مجرد إجراءات تحتمها الظروف الدولية (الغفاري، 2002، صفحة

21). لكن هذا المعنى، الذي ساد الحضارات القديمة، ما فتئ يتغير إلى شكلٍ جديدٍ أكثر تنظيمًا واستقرارًا، لاسيما بعد التوجه نحو اعتماد البعثات الدبلوماسية المؤقتة، ثم الدائمة، التي كان الغرض الأساسي منها التفاوض حول الشؤون المشتركة للدولتين. كما كان لانعقاد المؤتمرات الدولية أثر بالغ في تطوير معنى الدبلوماسية وتحديثه، لاسيما بعد انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1815. وذلك بعد ظهور العديد من المؤلفات التي تضع قواعد العلاقات الدبلوماسية وتؤسس لأعراف دبلوماسية عالمية (الغفاري، 2002، صفحة 26). ورغم كل ذلك التطور، إلا أن الدبلوماسية -في تلك الفترة -كانت تتسم بالسرية، وتعتمد على العوامل الشخصية في تحقيق الغرض المراد منها، بما في ذلك استخدام جميع وسائل الضغط المتاحة، لاسيما مختلف أشكال القوة الاقتصادية والسياسية، وحتى العسكرية...وهذا ما دعا البعض إلى اعتبارها دبلوماسية أرستقراطية مغلقة (أبو عامر، 2001، صفحة 66).

الفرع الثاني: المعنى الحديث للدبلوماسية

The modern meaning of diplomacy

انحسر المفهوم التقليدي للدبلوماسية عقب الحرب العالمية الثانية، تاركًا المجال مفتوحًا أمام الدبلوماسية الحديثة، لاسيما بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة، وتوقيع الاتفاقيات الناظمة للعلاقات الدبلوماسية، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، والعلاقات القنصلية لسنة 1963، ناهيك عن الكثير غيرها من النصوص القانونية الدولية، المكرسة لمبادئ حفظ السلم والأمن الدوليين، وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتشّجيع حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم التعاون الدولي في مواجهة المشكلات المعاصرة.

وبذلك، تحولت الدبلوماسية من مجرد عملية مظهرية إلى وظيفة مرموقة، لا يُعيّن فيها إلا أصحاب الكفاءة والخبرة، الذين يحسنون تمثيل الدولة ورعاية مصالحها، وهمّهم الأول هو الحفاظ على صورة بلدهم على أفضل حال. وبالموازاة مع ذلك التحوّل، تخلت الدبلوماسية عن الطابع السرّي، لتصبح دبلوماسيةً مفتوحةً أو ديمقراطيةً، لها قواعدها وأصولها، ويتنوع القائمون بها، وتتعدد مجالاتها باختلافهم. وبذلك، غدت الدبلوماسية تجري في وسطٍ متعددٍ ومتنوعٍ بين مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية، لا كما كانت تمارس قديمًا في وسطٍ سياسيٍ وأيديولوجيٍ متجانسٍ (أبو عامر، 2001، الصفحات 66-67).

المطلب الثاني: أشكال الدبلوماسية بين القديم والحديث

Forms of diplomacy between the ancient and the modern

اختلفت أنواع الدبلوماسية بين القديم والحديث، حيث انتقلت الوظائف الدبلوماسية، من الوظائف المرتبطة بتمثيل الدولة، والتفاوض باسمها، لحماية مصالحها وحقوق رعاياها المقيمين على أقاليم دول أخرى، إلى شكل جديد ينفتح على العلاقات الدولية، ليشمل مجالات عديدة ومستويات مختلفة.

الفرع الأول: الأشكال التقليدية للدبلوماسية

Traditional forms of diplomacy

تتمثل الأشكال التقليدية للدبلوماسية في نوعين رئيسيين هما: الدبلوماسية الثنائية، والدبلوماسية متعددة الأطراف.

أولا: الدبلوماسية الثنائية Bilateral diplomacy

تعتبر الدبلوماسية الثنائية الشكل العادي والتقليدي للعلاقات بين الدول. فقد كانت الدول تعتمد التمثيل الدبلوماسية الثنائية، وتبادل البعثات مع غيرها، إرسالاً واستقبالاً، كوسيلة

للاندماج في المجتمع الدولي، وكأسلوبٍ، تقوم من خلاله الدول حديثة النشأة، بالتعبير عن وجودها على الساحة الدولية فور استكمالها لأركانها، من شعب وإقليم وسلطة سياسية تتمتع بالسيادة والاستقلال (زناتي، 2018، الصفحات 327-377). وليست الدبلوماسية الثنائية شكلا واحدا، فهنالك العديد من الأشكال التي تظهر من خلالها، بدءاً بالبعثات الدائمة بمختلف مستوياتها، سفارات كانت أو قنصليات، مرورًا بالبعثات الخاصة التي توفد بصورة مؤقتة ولغرض محدد، سواء شملت لقاءات قمة بين القادة أو الرؤساء، أو اقتصر مستواها على الوزراء فحسب (مصباح، 2002، الصفحات 103-104).

ثانيا: الدبلوماسية متعددة الأطراف Multilateral diplomacy

لما كانت الدبلوماسية الثنائية تعبّر عن العلاقات الثنائية للدولة مع غيرها من مثيلاتها من الدول، وتناقش من خلالها الشؤون الثانية للدولتين، فإن الدبلوماسية متعددة الأطراف تعبّر - أيضا - عن ارتباط الدولة بغيرها من أشخاص المجتمع الدولي، وتناقش من خلال جلساتها الاهتمامات والقضايا الدولية التي تهم الدول المشاركة في تلك المؤتمرات، مهما كان موضوعها. ويتجلى ذلك الارتباط في صورتين: إما مشاركة الدولة في المؤتمرات الدولية التي تعقد عبر مختلف بقاع العالم في كل مناسبة، فيطلق عليها حينئذ دبلوماسية متعدة أطراف مؤقتة، وإما أن يكون من خلال إيفاد الدولة المعتمدة ممثلين عنها لدى مختلف المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، وتعد حينذاك من قبيل الدبلوماسية متعددة الأطراف الدائمة (مقيرش، 2013، الصفحات 85-125).

الفرع الثاني: الأشكال الحديثة للدبلوماسية
Modern forms of diplomacy

أدت التطورات الحديثة إلى تغيّر الشكل التقليدي للدبلوماسية، من كونها مجرد تسييرٍ سلميٍّ للعلاقات الدولية، الملقى على عاتق القادة والرؤساء وممثليهم، إلى أشكال جديدة يشارك فيها -إلى جانب دبلوماسيي الدول- عددٌ من المختصين الذين لا علاقة لهم بالجانب الدبلوماسي (Baraston, 2014, pp. 1-11). بالإضافة إلى ممثلين عن أشخاص آخرين، كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. ومن أبرز الأشكال التي ظهرت حديثا نميز بين فئتين: فئة استحقت فعلا إطلاق لفظ الدبلوماسية عليها، وأخرى أُقحمت إقحاما على معنى الدبلوماسية، رغم أنها لا تعتبر كذلك.

أولاً: الدبلوماسية غير الحكومية Non-governmental diplomacy

تضم تركيبة اصطلاح الدبلوماسية غير الحكومية بعضا من التناقض. فالمجرى العادي للأمور - عادةً وعرفًا وقانونًا - أن توكل المهام الدبلوماسية إلى ممثلين عن الدولة، وهو ما يجعل منهم ممثلين عن الحكومة التي أرسلتهم. ولذلك، فإطلاق مصطلح الدبلوماسية غير الحكومية أمرٌ غير مستساغ. والحقيقة أن هذا الأمر نتج عن تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، لاسيما تلك المتعلقة بالبيئة منها (Betsill & Corell, 2008, pp. 1-15). فهي إذا دبلوماسية حديثة وفاعلة، تقوم بها المنظمات غير الحكومية -خاصةً الدولية منها- من خلال إسهاماتها المباشرة وغير المباشرة في تسيير الشؤون الدولية: أما إسهاماتها المباشرة، فتكون عن طريق التعاون مع مختلف الهيئات الدولية التي تعمل في مجال اختصاصها، وخصوصا منظمة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، بموجب ما يتيحه المركز الاستشاري الممنوح لها بموجب المادة 97 من الميثاق، الذي يسمح لها بالمشاركة في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحضور مؤتمراتها التي

تناقش المسائل الداخلة في اختصاصها (كرام م.، 2015، الصفحات 33-54). وأما إسهاماتها غير المباشرة، فتكون عن طريق حشد الرأي العام العالمي نحو موضوع معين، من خلال التجمعات والمظاهرات والفعاليات، التي تهدف إلى دفع الدول نحو تبني قواعد دولية جديدة تكفل تحقيق أهدافها (D'Orfeuuil, 2006, pp. 91-97). ويتجلى ذلك بوضوح في ما تقوم به المنظمات المعنية بالبيئة بشكل دوري، وبالخصوص تلك الفعاليات التي تقام على هامش مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة، والتي يكون دورها فاعلا في رضوخ الدول إلى تلك المطالبات، في شكل تبني معاهدات دولية. ولعل ذلك ما حصل بالفعل مع اتفاقيات تغير المناخ والاحتباس الحراري...وهذا ما جعل الكثيرين يطلقون عليها تسمية الدبلوماسية البيئية (Susskind, 1994, pp. 3-8).

ثانياً: الدبلوماسية الرقمية Digital diplomacy

تعد الدبلوماسية الرقمية نوعًا حديثا في أنواع الدبلوماسية، ويعتبرها الكثيرون الوجه المعاصر للدبلوماسية، لكن هذا المفهوم يقدَّم - في كثير من الأحيان ولدى عدد من المؤلفين- بصورة أعتبرها مغلوطة. فالكثيرون يرون في الدبلوماسية الرقمية تعبيرا عن توسيع مجال العمل الدبلوماسي، ليشمل جميع مستخدمي الفضاء الإلكتروني ممن يناقشون المسائل الدولية، بمن فيهم الأشخاص العاديون. فهي في نظر الكثيرين استخدام الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في مناقشة الشؤون الدولية (عبد العال، 2018، الصفحات 9-10). ولكن الصواب - من وجهة نظري- هو أن الدبلوماسية الرقمية تعني - فعلا - استخدام مواقع الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، لكن في تأدية الوظائف الدبلوماسية من قبل القادة والرؤساء وممثلي الدول تحديداً. وهي بهذا المفهوم تُرَدُّ إلى الصواب الذي يبعد عنها كل شبهة تسمح بتدخل العامّة في الشؤون الدولية، وتحُول دون وقوع الأخطار المتولّدة عن ذلك التدخل.

إنّ ما تتيحه – اليوم - مواقع وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية بالخارج، من خدمات للجمهور، يساعد كثيرا في أداء الوظائف الدبلوماسية، لا سيما تحسين خدمة رعايا تلك الدول بالخارج، ويساعد المقبلين على السفر إليها بالتعرف على أبرز ما فيها من معالم ومقومات وأصول التعامل مع مواطنيها... والأكثر من ذلك كله هو أنها باتت تشكل نافذة مفتوحة على الدولة بالنسبة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في ذلك البلد. وأما عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل القادة والرؤساء، فقد ضيّق الفجوة بين الحكام والشعوب، ليس فقط في الشؤون الداخلية، بل وفيما يخص الشؤون الدولية أيضا. ولعل استخدام الكثير من القادة والرؤساء لمنصات التواصل الاجتماعي حوّلهم إلى نجوم ومشاهير في أوساطها. فتغريدات الرئيس الأمريكي ترامب على تويتر لقيت متابعات واسعة النطاق، رغم تضارب تلك الردود بين رافض ومؤيد لها، وذلك ما جعل البعض يعتبرها نوعا جديدا من الدبلوماسية، وسمّاها دبلوماسية تويتر (عبد العال، 2018، صفحة 10).

وفي مقابل تلك المسائل الإيجابية، فقد تم استخدام التكنولوجيا استخدامات سلبية، من قبل المخربين الذين يستهدفون المواقع الإلكترونية الحكومية، أو الحسابات الشخصية للمسؤولين، ومن قبل حتى بعض أنظمة الحكم، التي تبحث عن شيء من تحسين صورتها أمام العالم وإخراس أصوات المعارضين لها، من خلال قرصنة مواقعهم وحساباتهم. وعلى الصعيد الدولي يمكن أن يتحول الفضاء الإلكتروني إلى مسرح تجري عليه معارك إلكترونية بين رواده، مثلما حصل مع السفير الأمريكي بموسكو، الذي حاول فك الضغط الممارس عليه من قبل السلطات الروسية باستخدام وسائط التواصل الاجتماعي، ليتحول إلى واحد من بين أهم

المؤثرين هناك، بفعل متتبعي حسابه الشخصي على تويتر (كلينتون، خيارات صعبة، 2015، صفحة 538). ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال، هو ظهور العديد من المسميات الجديدة، التي تحاول الربط بين المجال الرقمي والعمل الدبلوماسي مثل: التكنوبلوماسي، أو البعثة الدبلوماسية الرقمية. هذه المصطلحات، وإن كان لها تأثير واقعي، فلا مجال للكلام عنها على الصعيد القانوني، ذلك لأن التغيير في التعامل الدبلوماسي الدولي لا يمكن أن يكون إلا من خلال اتفاق الإرادة المشتركة للدول (كرام م.، 2020، صفحة 13). وفي انتظار تحيين المنظومة القانونية للعمل الدبلوماسي، تستمر التقنيات الحديثة بإعادة صياغة أسلوب الممارسة الدبلوماسية. لكن ينبغي دائما التنبه إلى الأخطار الناتجة عن استخدامها، فهي- على حد قول رئيسة الدبلوماسية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون- كالفولاذ، يمكن أن نستخدمه لبناء المستشفيات، مثلما يمكن أن نستخدمه في صناعة الدبابات (كلينتون، خيارات صعبة، 2015، صفحة 532).

ثالثاً: وجوب التحذير من توسيع الاستخدام الخاطئ لمصطلح الدبلوماسية العامة

The need to warn against expanding the erroneous use of the term public diplomacy

تشكل الدبلوماسية العامة تطورا خطيرا في المجال الدبلوماسي، لأنها تقحم الجميع دون استثناء. (على الرغم من أنها تفتقر إلى المعيار القانوني، إلا أني تعمدت إدراجها كنوع حديث تروّج له العديد من الهيئات ذات غايات: بريئة معلنة، أو خبيثة مكنونة.) ولعل الصورة المبسطة لهذه الفكرة تتجلى في السياسة الخارجية للدول الكبرى حال عجزها عن إثبات وجودها المباشر في الدول النامية، فتستبدله بهذه الفكرة التي عبر عنها حسين علي البحيري بالقوة الناعمة، حيث كان الاستعمار الفرنسي الغاشم سباقا إلى استخدام هذه الفكرة في الدول التي خرج منها، تاركا العديد من المخلفات الثقافية والاجتماعية وحتى السياسية، التي تضمن استدامة تبعية تلك الأقاليم لفرنسا حتى بعد استقلالها (حسين، 2008، صفحة 78).

وتأكد هذا المفهوم بشكل واضح عقب الفشل الذريع الذي منيت به تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان، وهو ما دعاها للتفكير في بديل عن القوة العسكرية المكلِّفة، لاسيما في ظل تزايد الضغط الداخلي المطالب بسحب قواتها من هناك. فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية البديل فيما اصطلحت عليه هيلاري كلينتون بالقوة المدنية، التي اعتبرتها وسيلة للقيادة، في محاولةٍ لربط هذا المفهوم بفكرة التنمية، حيث انعكس ذلك فعلا على تركيبة البعثات الدبلوماسية الأمريكية التي باتت تحوي أعضاء غير دبلوماسيين يفوق عددهم عدد الأعضاء الدبلوماسيين مرات كثيرة.

وليست هذه الفكرة اكتشافاً جديداً يحسب لكلينتون، وإنما هو تطوير وتطبيق لما نظّر له جوزيف ناي سنة 1990 في كتابه الموسوم بـ "مقدرة للقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية"، الذي سرعان ما قام بتطويره بطرح فكرة القوة الناعمة سنة 2004 في كتابه الموسوم بـ"القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية". فالمقصود بالقوة الناعمة إذا هو القدرة على الوصول إلى الهدف المنشود بواسطة جذب الآخرين إليه، ليس بإرغامهم بالقوة، وإنما بحثهم على القيام بذلك من خلال الثقافة والمبادئ السياسية المتبعة معهم (ريان، 2017). وقد تظهر تلك الفكرة لغير العارفين أنها مسألة غاية في الوداعة، لكنها سرعان ما تستحيل أداةً لفرض التبعية، أو مبررا لنشر الفرقة بين مكونات الشعب الواحد وإحداث الفوضى، مما يمنح المبرر للتدخل الأجنبي، تحت راية حماية الأقليات خاصة، أو حقوق الإنسان بشكل عام. هذا

الأخير الذي يستخدم للضغط على الحكام والأنظمة للرضوخ وتحقيق ما تطلبه منهم الدول الكبرى من مطالب (كلينتون، 2010).

فبالرغم من أن إشراك الجميع في تسيير الشؤون العامة للدول يحقق الكثير من الإيجابيات على الصعيد الداخلي، كضمان الشفافية والديمقراطية والتداول على السلطة ونبذ أشكال الاستبداد والدكتاتورية، إلا أنها على الصعيد الخارجي (الدبلوماسي) تعتبر معول هدم وتبعية. فإسناد تسيير الشؤون الدولية للعامة والدهماء أمر غير مقبول، نظرا لما ينجرّ عنه من أضرار وخسائر. إن الذين يروجون لهذا المفهوم هم المستفيدون منه من الدول القوية، التي تستغل مختلف الوسائل المتاحة، وعبر مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، في ربط غيرها بها. فالصين تستغل الروابط الاقتصادية لتضمن تبعية الدول لها بواسطة القروض التي تقدمها للدول في شكل استثمارات عملاقة، التي تتحول - بمرور الزمن - إلى ديون ضخمة تعجز الدول عن سداد فوائدها مما يجعلها تابعة لها. والشأن ذاته للولايات المتحدة الأمريكية، التي تستخدم صورة الحلم الأمريكي ونموذج الحضارة الأمريكية، كبؤرة ضوء تنجذب إليها كل الشعوب التي باتت تتمنى العيش وفقا لها، وتنغمس في تقليد الثقافة الأمريكية تقليدا أعمى. والشأن نفسه ما كرسته عمليا مختلف الدول الأوروبية مع مستعمراتها السابقة. وعلى هذه الحال، لو ترك الأمر للشعوب لعاشت في وهم الحرية الزائف، لكنها ستتصرف وفقا للنموذج الذي تم تلقينه لها عبر مختلف وسائل التأثير، مما سيبقيها في واقع التبعية المزرى. ولذا ينبغي إسناد مهام تسيير الشؤون الدولية إلى أشخاص مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ونظافة اليد، ممن خبروا العمل الدبلوماسي طوال سنوات خدمتهم في السلك الدبلوماسي، والسهر على تكوينهم وتحيين معرفهم من قبل أكاديميين في مختلف التخصصات.

المبحث الثاني: عوامل تحول الدبلوماسية

Diplomacy Shift Factors

ساهمت العديد من العوامل في تحول الدبلوماسية، من شكلها التقليدي المقتصر على الوظيفة التمثيلية للدبلوماسيين، إلى الشكل الجديد الذي يدفعها بقوة نحو تجاوز كل القيود التقليدية، والانطلاق نحو مفهوم أوسع، يرتبط بفكرة التسيير الدبلوماسي للعلاقات الدولية. ويرجع هذا التحول إلى العديد من العوامل أهمها: التغيير البنيوي الذي شهده المجتمع الدولي بظهور فاعلين جدد من غير الدول، وتنوّع الاهتمامات الدولية في مجالات حماية البيئة وحقوق الإنسان، والتطور التكنولوجي الرهيب الذي لم يشهد له العالم نظيرًا فيما سبق.

المطلب الأول: التغيير البنيوي للمجتمع الدولي

Structural change of the international community

إن صورة العالم اليوم تختلف تمام الاختلاف عن صورته التي كان عليها فيما سبق، فالشكل التقليدي المرتبط بمجتمع الدول، والمتأثر بفكرة السيادة المطلقة للدولة، هو الذي ولّد الصورة التقليدية للدبلوماسية، المرتبطة بالمفهوم الضيّق، المنحصر في التمثيل الدبلوماسي وما يتطلبه من مهام ينبغي على الدبلوماسي القيام بها. وأما في العصر الحديث فقد غاب ذلك المعنى، لتحل محله فكرة جديدة هي المفهوم النسبي للسيادة، حيث صارت الدول لا تتمتع بإطلاق سيادتها في كل ما يخصها. وقد ساعد التوجه الدولي نحو التنظيم على ذلك. فإقرار تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية جعل منها فاعلا دوليا منافسا للدولة، ينبغي إعادة رسم معالم معنى الدبلوماسية وفقا له، من خلال التوجه بها قدمًا نحو المفهوم الموسّع المقترن بالتسيير الدبلوماسي للعلاقات الدولية. ولم يتوقف الأمر فقط عند المنظمات الدولية

الحكومية، بل تعداه ليشمل عددًا كبيراً من الفاعلين الدوليين: من حركات التحرر الوطنية، إلى الشركات متعددة الجنسيات، وكذا المنظمات غير الحكومية التي تحاول أن تفتك مكانا لها على الساحة الدولية (كرام م.، 2014، الصفحات 188-195).

ولا أدل على ما أسلفناه من وضع منظمة الصليب الأحمر الدولية، التي انتقلت من كونها مجرد منظمة غير حكومية إلى منظمة ذات وضع خاص، تكاد تكتسب من خلاله مكانة مساوية للمكانة التي تملكها المنظمات الدولية الحكومية. وكل ذلك بفعل ما بات يطلق عليه اليوم الدبلوماسية الإنسانية، التي ما هي في حقيقة الأمر إلا المهام والأدوار التي يفرض القانون الدولي الإنساني على هذه الهيئة القيام بها.

المطلب الثاني: تنوع الاهتمامات الدولية المعاصرة

Diversity of contemporary international concerns

تختلف موضوعات العلاقات الدولية اليوم اختلافا كبيرا عن النمط التقليدي الذي كان منحصراً في المجال السياسي وبعض الجوانب التجارية. فقد غزت العلاقات الدولية جميع جوانب الحياة الإنسانية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتولد عن هذا التنوع تغيّر في الاهتمامات الدولية، حيث صار الإنسان وحقوقه ووجوب احترامها جوهر تركيز الاهتمامات الدولية. ويبدو ذلك الاهتمام بجلاء من خلال ظهور العديد من فروع القانون الدولي الجديدة، التي تحاول توفير الحماية القانونية لتلك الحقوق وضمان عدم انتهاكها. فالقانون الدولي للاجئين، أو القانون الدولي الجنائي، أو القانون الدولي الإنساني، أو القانون الدولي للبيئة، جميعها فروع تستهدف تحقيق تلك الغاية. وكل واحد من تلك الفروع يعبّر عن الجهود الدولية التي قام بها مختلف الفاعلين الدوليين ،كلٌّ بقدره وفي حدود استطاعته، في ظل ما بات يعرف بالعولمة (بوزيد، 2016، الصفحات 40-42).

المطلب الثالث: تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال

Technology and means of communication development

إن المنطق السليم يفترض أنه لما ارتبطت الدبلوماسية – قديما- بفكرة كونها القناة التي تضمن التواصل بين القادة والرؤساء، فإن اختراعات جديدة، مثل الهاتف والفاكس والتلكس سابقا، ومواقع الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي حاليا، دفع بالكثيرين إلى التساؤل عن جدوى الوظيفة الدبلوماسية، أو إلى توقع انقراض الدبلوماسيين...! وهذا فعلا ما عبر عنه الأستاذ السيد أمين شلبي، بتساؤله منذ سنوات عديدة : هل مازال الدبلوماسي ضرورة؟ (شلبي، 1998، صفحة 268). لكن الغريب في الأمر هو أن التطور التكنولوجي فرض العكس، إذ تزايد الاهتمام بالدبلوماسية، ليس فقط في إطارها التقليدي فيما بين الدول أو المنظمات الدولية، بل تعداه إلى الكثير من المجالات التي ولّدت أنواعا جديدة من الدبلوماسية تحت عنوان موسع، هو الدبلوماسية العامة، التي تشمل كل النشاطات الهادفة إلى تعزيز التواصل بين الشعوب، وتشمل الدبلوماسية بهذا المعنى: الدبلوماسية الشعبية أو الجماهيرية، وكذا الدبلوماسية البرلمانية، وكل ما يمكن أن ينضوي تحت معنى الدبلوماسية غير الرسمية ويتطلع للقيام بها مغنون وفنانون واقتصاديون وحتى عوامّ (بيغمان، 2014، الصفحات 29-30).

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى خلق نوع جديد من الدبلوماسية، هي الدبلوماسية الرقمية، التي يراد لها أن لا تتوقف عند معناها الصحيح، المتمثل في استخدام الدبلوماسيين لوسائل الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، من أجل تطوير الوظيفة الدبلوماسية وتحقيق الأهداف التي عينوا من أجلها، بل تتعداه لتشمل كل ما يمكن أن يمس

الشؤون الدولية من نشاطات يقوم بها الدبلوماسيون أو غيرهم من العامة. وأكثر من ذلك، فإن قيام بعض الدول بخرق كل الأصول التي يقوم عليها العمل الدبلوماسي، سيؤدي حتما إلى كثير من الاضطراب والفوضى. فما يتم إرساله في الفضاء الإلكتروني من بعثات دبلوماسية رقمية، بحسب اللفظ، ما هو إلا مغالطة كبرى لا تصح اصطلاحا، لكونه يتنافى مع مبدأ أن إقامة العلاقات الدبلوماسية تقوم دائما على الاتفاق المتبادل بين دولتين: الدولة الموفِدة، والدولة الموفَد إليها. وهو المبدأ المكرس في كل الاتفاقيات الدولية المنوه بها أعلاه، بما فيها نص المادة الثانية من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، التي جاء فيها: "تنشأ العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وتوفد البعثات الدبلوماسية الدائمة بناء على الاتفاق المتبادل بينها". والشأن ذاته بالنسبة لمعنى السفير الرقمي الذي أوفدته الدانمارك إلى وادي السيليكون، من أجل متابعة نشاطات كبريات شركات الاتصال العالمية، فهو أيضا من قبيل المغالطة اللفظية، لكون الكلام عن السفير يتطلب أن يُرسَل إلى دولة أو منظمة دولية، مما يمنحه مركزا قانونيا بموجب أحكام القانون الدولي. وأما القول بخلاف ذلك فهو مجرد مغالطة لفظية لا تستقيم مع المعنى الصحيح للدبلوماسية (كرام م.، 2020، صفحة 13).

هذه العناصر: من تعدد للفاعلين الدوليين، وتنوع في الاهتمامات الدولية، وتطور في وسائل التكنولوجيا والاتصال، هيأت الجو من أجل ظهور الأشكال الجديدة من الدبلوماسية، التي تولد عنها ظهور تلك المصطلحات الكثيرة اللاحقة بالدبلوماسية، وأدت إلى ذلك الخلط الذي نحن بصدد إزالته في المحور الموالي، حين نحدد المعايير التي تنطبق على العمل حتى يصح إطلاق وصف الدبلوماسية عليه.

المبحث الثالث: توضيح المحددات الصحيحة لمعنى الدبلوماسية المعاصرة

Clarify the correct determinants of the meaning of contemporary diplomacy

في ظل وجود هذه الفوضى في إطلاق مصطلح الدبلوماسية على كل ما له علاقة بالشؤون الدولية من موضوعات، بات لزاما أن نحدد معالم يُستنَد إليها في تحديد المعنى الذي يصدق عليه لفظ الدبلوماسية عن المعاني التي لا يمكن أن يصدق عليها ذلك الوصف. ولذلك نقترح الاستعانة بالمحددات الثلاثة التالية: الطبيعة الدبلوماسية للعمل، الصفة الدبلوماسية للقائمين عليه، والأثر القانوني المترتب عليه. وجميع هذه المحددات تنطلق من خلفية قانونية، لكون القاعدة القانونية قاعدة مادية يمكن استعمالها للقياس، بخلاف ما يتم استخدامه من معايير أخرى لا تستجيب لهذا المعنى.

المطلب الأول: المحدد الأول: الطبيعة الدبلوماسية للعمل

The diplomatic nature of the work

إن أوّل محدد للعمل الدبلوماسي هو الطبيعة الدبلوماسية له، فاذا كان يدخل ضمن الوظائف الدبلوماسية أمكننا اعتباره كذلك، وإلا فلا مجال لوصفه بالدبلوماسي. ولمعرفة الوظائف الدبلوماسية يجب علينا الرجوع إلى اتفاقيات فيينا الناظمة للعمل الدبلوماسي لسنوات: 1961 و1963 و1969 و1975. فباستطلاع المادة الثالثة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، وكذا نص المادة الخامسة من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1963، وحتى المادة السابعة من اتفاقية فيينا الناظمة للعلاقات بين الدول والمنظمات الدولية ذات الطابع العالمي لسنة 1975، سنجد أنّ كل تلك الاتفاقيات الدولية تجمع على أن المهام الدبلوماسية – إجمالا- لا تخرج عن وظائف التمثيل، والتفاوض، ورعاية مصالح الدولة

الموفدة ورعاياها لدى الجهة المعتمدين لديها، والاستعلام عن كل ما يجري داخل الجهة المعتمدين لديها، خصوصا ما يهم الدولة الموفدة، والعمل على تطوير العلاقات الودية بينهما.

فكل ما كان من شأنه تحقيق أحد تلك المهام، يمكن أن نطلق عليه لفظ الدبلوماسية، وأما إذا لم يكن كذلك، فلا مجال لاعتباره من العمل الدبلوماسي. ومن هذا المنطلق، يمكننا مثلا اعتبار عمل المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة عملا دبلوماسيا، يؤسس لنوع جديد من الدبلوماسية، هو الدبلوماسية البيئية، لأن ما تقوم به تلك الكيانات لا يعدو أن يكون عملا تفاوضيا جادًا، أفضى إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بالبيئة وحمايتها، فهي مكسب دولي هام، حتى وإن كانت تحتاج إلى تفعيل (Susskind، 1994). لكن من الواجب الإشارة إلى أن توافر هذا المعيار لا يكفي وحده، بل يجب أن يتوافر إلى جانبه شرطان آخران يجري بيانهما تباعًا في الفقرات الموالية، وذلك لأنه قد توجد في واقع اليوم الكثير من المبادرات التي تقوم به منظمات ومجموعات من الشباب، عبر مختلف بلدان العالم، كحملات المحافظة على البيئة، أو جمع التبرعات للمشروعات الخيرية، وكذلك الشأن بالنسبة لما يقوم به المشاهير من فنانين ورياضيين، بغايات قد تتشابه مع غايات الدبلوماسية، من نشر السلام عبر العالم، وإعلاء القيم الإنسانية عبر مختلف الدول، لكنها لا يمكن أن تعبّر بشكل من الأشكال عن المعنى الصحيح للدبلوماسية.

المطلب الثاني: المحدد الثاني: الصفة الدبلوماسية للقائمين بالعمل

The diplomatic capacity of those in charge

يقصد بهذا الشرط وجوب توافر الصفة الرسمية في الأشخاص القائمين بالعمل حتى يعتبر عملا دبلوماسيا، ويجب أن لا يفهم من هذا الشرط إلزامية توافر الصفة الدبلوماسية بالمفهوم الضيّق، بل يجب أن يفسح المجال فيه لكل من يملك الصفة القانونية في القيام بذلك العمل. فالقول بإطلاق الحكم على أنّ الدبلوماسية عمل يجب أن لا يقوم به إلا المتمتعون بالصفة الدبلوماسية، وفقا للمفهوم الضيّق المرتبط بأداء المهام الدبلوماسية، أو المتعلق بامتداد الامتيازات والحصانات الدبلوماسية، أمر تجاوزه الزمن. كما أن ترك الأمر على إطلاقه للجميع أيضا أمر غير مقبول، لأنه يؤدي إلى إقحام العامة وأصحاب المصالح في إدارة الشؤون الدولية، وهو أمر مذموم لا تحمد عواقبه. ولذلك، نرى أنه يجب الاعتماد على المعيار القانوني في إضفاء الصفة الرسمية للعاملين في الحقل الدبلوماسي، بحيث نضفي هذه الصفة على كل شخص تمنحه الاتفاقيات الدولية بشكل عام، والقانون الدبلوماسي بشكل خاص، مُكْنة القيام بالمشاركة في تسيير الشؤون الدولية.

فيكون الأمر واضحا بالنسبة للمبعوثين الدبلوماسيين باختلاف الجهة التي أرسلتهم، أو أرسلوا إليها، دولة كانت أو منظمة دولية، فتمتعهم بهذه الصفة ينطلق من قواعد القانون الدبلوماسي وخطاب الاعتماد الذي يزودون به عند إيفادهم للقيام بمهام دبلوماسية، وفقا للمادة 13 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، أو المادة العاشرة من اتفاقية فيينا، الناظمة للعلاقات بين الدول والمنظمات الدولية ذات الطابع العالمي لسنة 1975. ويسري الشأن نفسه على القادة ورؤساء الدول ووزراء الخارجية، وفق ما تؤكده المادة الواحدة والعشرين من اتفاقية فيينا للبعثات الخاصة لسنة 1969. وأما بالنسبة للموظفين الدوليين، فقيامهم بهذه المهام ينطلق من الوظيفة التي يقومون بأدائها، ووفقا لأحكام القانون الدولي المحددة لصفتهم ومركزهم القانوني، بما في ذلك ميثاق المنظمة العاملين فيها، وكذا جميع الاتفاقيات التي تبرمها المنظمة مع الدول الموفدين إليها، أو القرارات والتوصيات الصادرة عن مختلف أجهزة المنظمة.

ولا يختلف الوضع القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر عن وضع تلك المنظمات الدولية الحكومية على الرغم من طبيعتها غير الحكومية، ومرجع ذلك أنّ إكسابها الصفة الرسمية مرجعه المهام الموكلة إليها بموجب أحكام اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها سنة 1977، بالإضافة إلى صفة العضو المراقب التي اعترفت لها بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامس والأربعين المنعقدة بتاريخ 16 أكتوبر1990، نظير نشاطها وفعاليتها في ترسيخ قواعد القانون الدولي الإنساني والتوعية بأحكامه وإنفاذه (سعد الله، 2009، صفحة 91)، وهذا ما يجعلنا نؤكد الصفة الدبلوماسية لكل ما تقوم به هذه المنظمة في مجال اختصاصها. ويطرح الإشكال بالنسبة للجهود الدبلوماسية التي تقوم بها جهات غير رسمية، لاسيما المنظمات الدولية غير الحكومية. فصحيح أنها لا تتمتع بالصفة الدبلوماسية بنفس وضوحها بالنسبة للفئات السابقة، إلا أنها تتمتع بالصفة الرسمية التي تنطلق من نصوص القانون الدولي، باعتبار المركز الاستشاري الذي تمنحه لها هيئة الأمم المتحدة بموجب أحكام المادة الواحدة والسبعين من ميثاق الأمم المتحدة (كرام م.، 2015، الصفحات 37-38) فقد نصت على أن: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات الغير حكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما قد يجريها - إذا رأى ذلك ملائما - مع هيئات محلية، وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن". فهذه المادة إذًا تشكل الأساس القانوني لمنح الصفة الرسمية لعمل المنظمات غير الحكومية، وتتأكد تلك الصفة أيضا بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة رقم 1996/31، الذي يعتبر أيضا أساسًا قانونيا داعما لتلك الصفة. فقد جاء هذا القرار أصلا لتنظيم علاقة المنظمات غير الحكومية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين العلاقة بينهما، وتطويرها، فهو بهذه المثابة صك رسمي يؤكد حقيقة الطبيعة الدبلوماسية للعمل الذي تقوم به تلك المنظمات. وبذلك، يمكن إجمال القول بأن إطلاق الوصف الدبلوماسي على عمل أي من الفاعلين في الساحة الدولية، أمر مرتبط بالصفة القانونية التي يؤدَّى من خلالها ذلك العمل، ليس بالطريق المباشر الصريح فقط الذي يؤكد الصفة الدبلوماسية، بل ويشمل أيضا كل عمل مؤسس وفقا لأحكام القانون الدولي. وبذلك، يمكن إدخال العديد من الفاعلين في الحقل الدبلوماسي، لاسيما حركات التحرر، والجهات غير الحكومية المؤثرة على الساحة الدولية، وبالمقابل يتم استبعاد العديد من الأوصاف التي تلحق بالدبلوماسية وهي ليست منها، كدبلوماسية كرة القدم، أو الدبلوماسية الشعبية أو الجماهيرية...وغيرها.

المطلب الثالث: المحدد الثالث: الأثر القانونى المترتب عليه

Legal impact

مادام المعيار الذي اعتمدناه في تحديد هذه الشروط هو المعيار القانوني، فلا مناص من الإشارة إلى الأثر القانوني الذي لا يخلو منه أي عمل قانوني، وإدراجه كشرط ضمن هذه الشروط. ويُقصد بالأثر القانوني المترتب على العمل - حتى يعتبر عملا دبلوماسيا - أن يحدث الفعل نتيجة مادية، أو يستهدف إحداثها على الصعيدين الميداني، أو على مستوى النصوص. فبالنسبة للعمل الميداني، يعتبر – مثلا - قيام جهة ما بالوساطة، أو المساعي الحميدة، أو غيرها من سبل حل النزاعات بالطرق السلمية، عملاً دبلوماسياً مؤسساً على نص المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق، ورضا الأطراف المتنازعة بهذا المتدخل في حل النزاع. ويستوي في ذلك وقوع اتفاق بين الأطراف وحل النزاع، أو عدم التوصل إلى اتفاق. وأما بالنسبة

للنصوص، فالنضال الذي يخوضه الفاعلون على الساحة الدولية، من أجل إبرام اتفاقيات دولية تكرس حقوق الإنسان مثلا، أو تحاول ضمان احترامها - شريطة توفر الشرطين السابقين- تعتبر من قبيل العمل الدبلوماسي، لكونها تستهدف تنظيم مسألة ذات طبيعة دولية. وبذلك، فقيام الجماهير بالتجمهر أمام مقار المنظمات الدولية، للضغط عليها من أجل تبني نصوص معينة، حتى وإن كان له أثر مادي، إلا أننا لا نستطيع اعتباره دبلوماسية، لافتقاره للصفة الرسمية.

الخاتمة Conclusion

إنّ مفهوم الدبلوماسية، كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية، يشهد تغيرًا مستمرًا بفعل تغير الظروف والمستجدات التي تحيط بالعالم عموما، وبحقل العلاقات الدبلوماسية بشكل خاص. فبعد أن تم اشتقاقه، كأصل تاريخي، من خلال كتب التفويض التي كان الدبلوماسيون يستعملونها لإثبات تمتعهم بالصفة الدبلوماسية، ها هو اليوم قد استقر في الشكل المهني المرتبط بما يقوم به المبعوثون الدبلوماسيون، من مهام التمثيل والتفاوض ورعاية مصالح الدولة الموفدة، وحماية رعاياها على إقليم الدولة الموفدين لديها. ليتجاوز ذلك المعنى اليوم إلى مجال أوسع، يرتبط بالدبلوماسية العامة وانفتاح المجال الدبلوماسي على الفاعلين من غير الدول. ساهم التطور التكنولوجي الهائل، وتغلل الأنترنت وتطبيقات التواصل الاجتماعي، في مختلف مجالات الحياة اليومية للأشخاص والمؤسسات وعلاقاتهم، في إحداث تأثير محسوس على أساليب العمل الدبلوماسي، بل إنه غيّر الكثير من المعالم التقليدية للمهام الدبلوماسية، فلم يعد الدبلوماسي الناجح هو ذلك الدبلوماسي الذي يجيد التفاوض المباشر، وإنما أصبح من الضروري للدبلوماسي أن يكون له باع كبير من الإحاطة بالتكنولوجيا ووسائل التواصل الحديثة. تروّج بعض الدول مفاهيم جديدة تتعلق بالدبلوماسية وممارسات مستحدثة تتنافى مع أساسيات العمل الدبلوماسي، مستغلة - في ذلك - المجال الدبلوماسي الافتراضي، كفضاء خصب تتجاوز فيه كل القواعد والأعراف الدبلوماسية التقليدية، وذلك ما يستوجب تسليط الضوء على ضرورة تقنين التعامل الدبلوماسي الافتراضي في الاتفاقيات الدولية الناظمة للعمل الدبلوماسي. لا يمكن أن ننكر اليوم وجود فاعلين دوليين جدد، يشاركون الدول التأثير على مسرح العلاقات الدولية. ولكن، أولئك الفاعلين، مهما علا شأنهم وعزّت مكانتهم، لا يمكنهم - بأي حال من الأحوال - أن ينافسوا الدول في مجال تتمتع فيه بالأصالة والريادة، فلا يعدو أن يكون دور أولئك الفاعلين إلا دورا ثانويا مساعدا.

إن ربط مفهوم الدبلوماسية بالقانون الدبلوماسي هو المعيار الرائق الذي لا يتكدر، مهما تشعبت مجالات العمل الدبلوماسي وتعددت أشكاله. وبالنظر إلى هذه النتائج، يمكننا أن نقترح على القائمين على العمل الدبلوماسي ببلداننا العربية والإسلامية، الاهتمام بتكوين السياسيين والدبلوماسيين في مختلف مجالات الاتصال والتواصل، حتى يكونوا عونا لبلدانهم في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، لا سيما رسم صورة صحيحة مشرقة وناصعة لبلادهم لدى الدول الموفدين إليها في المقام الأول، ناهيك عن دعم استثماراتها في تلك البلدان، من خلال تواصلهم الهادئ الرصين مع مختلف مكونات تلك المجتمعات في مقام ثان.

المراجع References:

1. السيد أمين شلبي. (1998). في الدبلوماسية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتاب.
2. جيفري بيغمان. (2014). الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة محمد صفوت حسن. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
3. حسين علي حسين. (2008). القوى الناعمة. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.
4. زايد عبيد الله مصباح. (2002). الدبلوماسية. طرابلس،بيروت: دار الجيل،دار الرواد.
5. علاء أبو عامر. (2001). الوظيفة الدبلوماسية. عمان: دار الشروق.
6. علي عبد القوي الغفاري. (2002). الدبلوماسية القديمة والمعاصرة. سوريا: دار الأوائل.
7. عمر سعد الله. (2009). المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي النظرية والتطور. الجزائر: دار هومة.
8. عويشة بوزيد. (العدد 4، 2016). ظاهرة العولمة والقانون الدولي العام (التداعيات والانعكاسات). مجلة العلوم القانونية والاجتماعية تصدر عن جامعة الجلفة الجزائر، الصفحات 40-42.
9. محمد الأخضر كرام. (2014). فعالية الدبلوماسية في توجيه مسار العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في القانون العام. الجزائر: كلية الحقوق جامعة الجزائر1.
10. محمد الأخضر كرام. (العدد13، 2015). الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير. مجلة دفاتر السياسة والقانون تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة الجزائر، الصفحات 33-53.
11. محمد الأخضر كرام. (2020). نحو تقنين التعامل الدبلوماسي الرقمي. ملتقى الدولي الدبلوماسية الرقمية. قسنطينة: جامعة قسنطينة الجزائر.
12. محمد سيد ريان. (26 09، 2017). هل تُصلح القوى الناعمة ما فشل فيه التحديث والتنوير؟! تاريخ الاسترداد 2020 07، 16، من https://www.e3lam.com/247558/.
13. محمد مقيرش. (2013). النظام القانوني للدبلوماسية متعددة الأطراف في ضوء القانون الدبلوماسي المعاصر والممارسة الدولية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في القانون العام. الجزائر: كلية الحقوق جامعة الجزائر.
14. مصطفى زناتي. (العدد 1 المجلد 12، 2018). البعثات الدبلوماسية فاعل رئيسي للتمثيل الدبلوماسي(الانواع والحصانات). مجلة البحوث والدراسات العلمية تصدر عن جامعة المدية الجزائر، الصفحات 327-377.
15. هيلاري كلينتون. (2010). القيادة عبر القوة المدنية ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
16. هيلاري كلينتون. (2015). خيارات صعبة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

17. وائل عبد العال. (2018). الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية. لبنان: مركز تطوير الإعلام جامعة بير زيت.
18. Baraston, R. P. (2014). modern diplomacy. New York: Routledge.
19. Betsill, M. M., & Corell, E. (2008). NGO Diplomacy The Influence of Nongovernmental Organizations. London: The MET Press.
20. Christer, J., & Hall, M. (2005). Essence of diplomacy. New York: Palgrave macmillan.
21. D'Orfeuuil, H. R. (2006). la diplomatie non gouvernementale. Paris: ENJEUX PLANETE.
22. Susskind, L. E. (1994). Environmental Diplomacy Negotiating More Effective Global Agreements. New York: OXFORD UNIVERSITY PRESS.

The transformations of the digital age and the changing concept of diplomacy

Dr. Mohammed Lakhdar KIRAM
Lecturer, Faculty of Law and Political science
University of EL-OUED , ALGERIA
docteurkiram@gmail.com

Abstract:

This article aims to illustrate the impact of contemporary digital transformations on the concept of diplomacy by showing all the effects that contributed to the formation of the new meaning of contemporary diplomacy. That meaning, which is certainly different from the traditional meaning previously known, is specifically linked to the diplomatic character of the diplomatic agent and the functions entrusted to him under that capacity... In order to reach this goal, we shall first clarify the fundamental differences between the concept of traditional and contemporary diplomacy as well as the different shapes that are related to each, thus illustrating factors that shaped that contemporary concept. We then come to the conclusion of the legal aspects that correctly define the concept of contemporary diplomacy.